جديد

الآن في الأسواق

الهجر والتَّرك
لِما زيَّفَه نقُولا التّرك
بنسبة الشيخ عبد الغنيّ النابلسيّ
إلى الحلول والاتّحاد عقيدة أهل المِلْك

للشيخ الشريف

جَميل بن مُحَمَّد عَلي حَليم

رئيس جمعية المشايخ الصوفية

دكتور محاضر في العَقائِد والفِرَق والسِّيَر

غَفَرَ الله لَهُ وَلِوَالدَيهِ وَلِمَشايِخِهِ

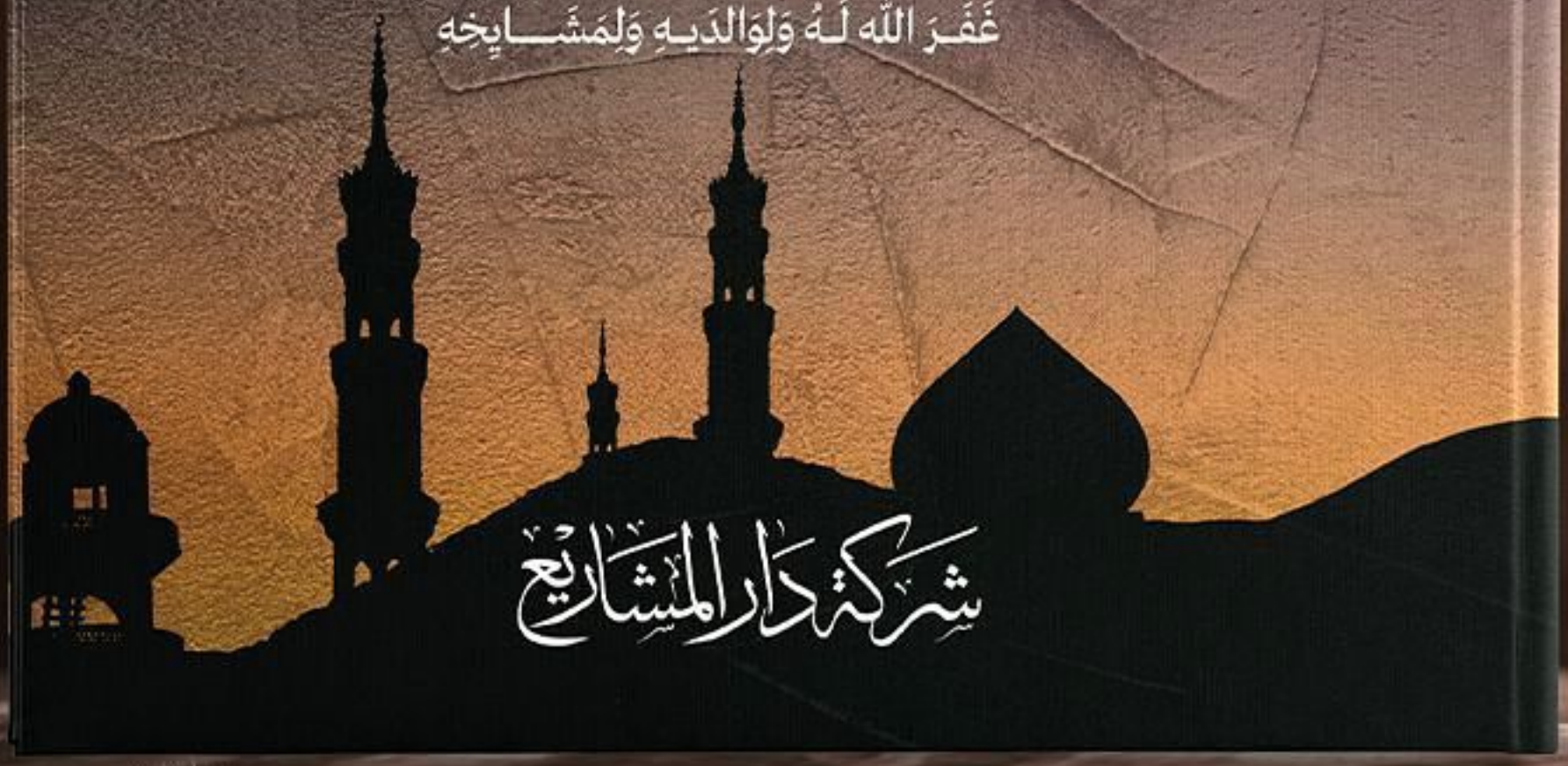

+961 1 304311 - 304524

dar.nashr@gmail.com

DMCPublisher

www.dmcpublisher.com

الهجر والترك
لما زيفه نقولا الترك
بنسبة الشيخ عبد الغني النابلسي
إلى الحلول والاتحاد عقيدة أهل الهلك

للشيخ الشريف

جَميل بن مُحَمَّد عَلي حَليم

دكتور محَاضر في العَقائِد والفِرَق والسِّيَر

غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِوَالدَيهِ وَلِمَشَايِخِهِ

شركة دار المشاريع

الطبعة الأولى
١٤٤٧هـ - ٢٠٢٥ر

www.sheikhjameel.com
info@sheikhjameel.com
sheikhjameelhalim@gmail.com
+961 3 006 078 +961 3 673 946

المقدمة

الحمد للَّه الذي تنزَّه عن سِمات الحوادث، وتقدَّس عن الحدود والغايات، وتعالى عن أن يحويَه مكان، أو يحدَّه زمان، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا. وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ سيدنا محمدًا عبدُه ورسوله، صلَّى اللَّه عليه وعلى آله وأصحابه ومَن تَبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين.

أما بعد، فقد ابتُليت الأمَّة عبر تاريخها بأناسٍ تجاسروا على مقامات العلماء، ورمَوا كبار الأئمة بما هم منه بُرءاء، فشوَّهوا صورتهم في أعين بعض الناس، وزعزعوا الثقة بتراثهم، بل ونسبوا إليهم من الأقوال ما هو كفرٌ بَواح، وهم في الحقيقة أشد الناس براءة منه. ومن أخطر هذه الافتراءات اتهام العلماء المعتبرين بعقيدة **الحلول والاتحاد**، وهي عقيدة فاسدة في ميزان النقل والعقل، باطلة

مناقضة لأصول التوحيد، بل مخرجة عن الإسلام بإجماع أهل الحق.

ومع وضوح بطلانها، ورسوخ اتفاق الأمة على إنكارها، وجدنا في بعض المؤلفات القديمة والحديثة من يَرمي بها أئمةً عُرفوا بتمسكهم بعقيدة أهل السنة والجماعة، حتى صار البهتان في حقهم مستندًا عند الجاهل، ومادةً للطّعن عند الحاقد.

في هذه الرسالة سنقف وقفة فاحصة أمام واحدة من هذه الافتراءات التي طالَت الإمام الشيخ عبد الغني النابلسي؛ حيث اتهمه بعضُ الكتّاب باعتقاد الحلول والاتحاد، وهو اتهام باطل من أسّه، لذا سنكشف زَيفَه بإبطال أصل هذه العقيدة الفاسدة أولًا، ثم ببيان حقيقة مذهب الإمام عبد الغني نفسه فيها، مستندين في ذلك إلى أوضح البراهين النقلية والعقلية، ومُستنيرين بأقوال الأئمة المعتبرين، حتى يَتبيَّن الحقُّ لكلّ مُنصف، ويَزهق الباطلُ مهما تزيّن

بلباس الادّعاء.

وليس الغرض من هذا الرد مجرّد الدفاع عن الأشخاص لذواتهم، وإنّما الهدف الأعظم صيانةُ التوحيد من أن يُلبس بلباس الباطل، والحفاظ على ثِقة الأمّة بعلمائها من أن تُنقض بأيدي المقتحمين على هذا الميدان بغير علم ولا أمانة ولا وَرع.

ملخّص النقاط التي سنناقشها:

سنسلك في رسالتنا -وباللَّه التوفيق- منهجًا علميًّا مُرتبا، هاكُم ملخّصه:

أولًا: نبذة مختصرة عن نقولا الترك، ونقل أقواله في كتابه: (حوادث الزمان في جبل لبنان)، التي نسب فيها إلى الشيخ عبد الغني النابلسي عقيدة الحلول والاتحاد.

ثانيًا: بيان العقيدة الصحيحة التي عليها أهل السنة والجماعة، ومنهم الصوفية الصادقون كالشيخ عبد الغني، مستشهدين بأقوال العلماء المعتبرين وإجماع الأمة.

ثالثًا: بيان فساد هذه العقيدة بنصوص الكتاب والحديث، وأدلة العقل.

رابعًا: التأكيد على براءة الشيخ عبد الغني براءة تامة من هذه المقالة الباطلة، وأن ما نُسب إليه هو محض افتراء لا حظَّ له من الصحة، لا سيّما وأنَّه نصَّ في كتبه على تكفير القائل بذلك. مع ذكر الرد التفصيلي على النقاط التي أثارها نقولا الترك.

أولًا: نبذة مختصرة عن نقولا الترك، وأقواله في كتابه: (حوادث الزمان في جبل لبنان) في اتهام الشيخ عبد الغني النابلسي بعقيدة الحلول والاتحاد:

نقولا بن يوسف الترك، ويقال له: الإسطمبولي، كما في كتاب: (ديوان المعلم): هو شاعر ومؤرخ لبناني، ولد في بلدة «دير القمر» اللبنانية في عام ١٧٦٣م لأسرة يونانية الأصل، وتلقى علومه الأولية ببلاده، ثم سافر إلى مصر وهو شاب، حيث عمل كاتبًا في الحملة الفرنسية، ثم بعد جلاء الفرنسيين عاد إلى لبنان. من مؤلفاته: «حوادث الزمان في جبل لبنان»، «مذكرات»، «تاريخ نابليون». توفي في «دير القمر» عام ١٨٢٨م. (نقولا الترك، ١٩٤٩، الصحيفة التي وردت فيها النبذة).

لقد بنى نقولا الترك اتهامه على ثلاثة محاور رئيسة:

١- الطعن في عقيدة الشيخ عبد الغني النابلسي:

من خلال اتّهامه بأنه كان على مذهب الصوفية القائلين بالاتحاد والحلول (نقولا الترك، ٢٠٢٥، ص. ٥٨). وهذه تهمة باطلة لا تستند إلى دليل صحيح، بل تُصَادِمُ نُصُوصَهُ الصريحة في التنزيه.

٢- **استناده الواهي إلى قصيدةٍ موضوعة ومنسوبة إلى الشيخ زورًا وبهتانًا** (المصدر نفسه، ص. ٥٩-٦١)، متجاهلًا نقوله الواضحة في كتبه التي صرّح فيها بتكفير القائلين بالحلول والاتحاد.

٣- ادعاؤه **أنّ القول بالحلول والاتحاد طريقة قديمة**، ذهب إليها كثير من أئمة المسلمين (المصدر نفسه، ص. ٦١)، وهذا -لا شكّ- افتراء جسيم؛ إذ لا يُعرف عن إمام معتبر القولُ بهذه العقيدة المنحرفة، وإنما رُوّجت هذه الأباطيلُ للطّعن في أولياء اللَّه والعلماء عبر التاريخ.

وسنبيّن بطلان هذه المزاعم ونفنّدها، بفضل اللَّه تعالى، من خلال النقاط الآتي ذكرها.

ثانيًا: بيان العقيدة الحقة التي عليها أهل السنة والجماعة ومنهم الصوفية الحقيقيون:

- **عقيدة أهل السنة والجماعة في باب التوحيد ونفي الحلول والاتحاد:**

إنَّ عقيدة أهل السنة والجماعة التي عليها جمهور الأمة من السلف والخلف أن اللَّه تعالى واحدٌ أحد، فردٌ صمد، ليس كمثله شيء، لا يحُلُّ في شيء من مخلوقاته، ولا يتَّحدُ بشيء منها، بل هو الخالق وما سواه مخلوق، وهو الغني وما سواه فقير إليه؛ فقد قال الإمام أبو جعفر الطحاوي في (عقيدته): «تعالى -أي تنزّه اللَّه- عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الستّ كسائر المبتدعات» (الطحاوي، ١٩٩٩، ص. ٥). وقال الأستاذ المتكلم أبو

منصور البغدادي في (الفرق بين الفرق): «أجمعوا -أي أهل السنة والجماعة- على أن اللَّه تعالى لا يَحُلّ في شيء من خلقه، ولا يتَّحدُ به، وأنَّه المباين -أي غير مشابه- لجميع خلقه بذاته» (البغدادي، ١٩٩٣، ص. ٣٣٣). وقد نقل الحافظ السيوطي في (الحاوي) عن القاضي أبي الحسن الماوردي أنه قال: «ولا ينفعُ التنزيه مع القول بالاتحاد والحلول، فإنّ دعوى التنزيه مع ذلك إلحاد، وكيف يصحّ توحيد مع اعتقاد أنه سبحانه حلَّ في البشر» (السيوطي، ٢٠٠٤، الجزء٢، ص. ١٥٩)، كما أنّه نقل أيضًا الإجماع على تكفير من قال بعقيدة الحلول، حيث قال: «يُقطع بتكفير القائلين بالحلول إجماعًا» (المصدر نفسه، الجزء٢، ص. ١٦٠). وقال أبو حامد الغزالي في (إلجام العوام): «مَن قال بالحلول فقولُه باطل قطعًا، بل هو كفر صريح، فإنَّ حقيقة الحلول أن يتخصَّص القديمُ بالجهات والصفات المحدثة، وذلك محال في حقّه سبحانه» (أبو

حامد الغزالي، ٢٠٠٥، ص. ٤٣). وقال العلّامة ملّا علي القاري في (الردّ على القائلين بوحدة الوجود) ما نصه: «وهذه منه مسألة جزئية مبنية على قاعدة كليّة له في العينية، التي هي مذهب الوجودية والدهرية والحلولية والاتحادية، الذين وقع الإجماع على كفرهم من الطوائف الإسلامية، كما دلَّ عليه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وعقائد السّادة الصوفية المرضية» (ملّا علي القاري، ١٩٩٥، ص. ١٢٥). وقد ذكر الإمام عبد الوهاب الشعراني في (اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر) نقلًا عن القزويني أنه قال في كتابه (سراج العقول في منهاج الأصول): «فلمّا اطّلع أئمة الشريعة على هذه الفضائح الشنيعة ألحقوا القدرية بالمجوس، والحلولية بأهل الردّة، والمجسمة بعبدة الأوثان، فيُستتابون ويُنبّهون على أنّ ذلك كفر». (عبد الوهاب الشعراني، ١٩٩٨، الجزء٢، ص. ٣٩٧)

وهذا المنهج الحقّ هو ما التزمَه الأئمة الصادقون من أهل التصوف، فالسيّد أحمد الرفاعي الذي هو من أرفع أئمة القوم كان يقول كما هو مذكور في (المجالس الرفاعية): «ومِن الحكم المقصود: إفراد الواحد سبحانه بالوحدانية، وردّ كلّ ما يشوب هذا الإفراد من الشرك والحلول والاتحاد» (أحمد الرفاعي، ٢٠٠٩، ص. ١٣٢)، وقال في (البرهان المؤيد): «إياكم ومذاهبَ الحلولية والاتحادية؛ فإنها كفر بَواح، ومن اعتقد أن اللَّه حلَّ في شيء من خلقه، أو اتحد به، فهو عندنا من أكفر الكفار» (أحمد الرفاعي، ١٩٨٨، ص. ٣٤). وكذلك الإمام عبد القادر الجيلاني قال في كتابه (الغنية): «هو سبحانه بائن من خلقه، مستوٍ على عرشه، يعلم أحوال عباده، لا يخلو منه مكان بالعلم -أي يعلم كل شيء- لا بالذات، سبحانه عمّا يقول الظالمون علوًّا كبيرًا» (الجيلاني، ١٩٩٧، الجزء١، ص. ٥٦). وقال الإمام الصوفي أبو بكر محمد الكلابذي

في (التعرف لمذهب أهل التصوف): «اجتمعت الصوفية على أنَّ اللَّه واحد، فرد صمد، (...)، ليس بجسم، ولا شبح، ولا صورة، ولا شخص، ولا جوهر، ولا عرض، لا اجتماع له ولا افتراق، ولا يتحرك ولا يسكن، ولا ينقص ولا يزداد، ليس بذي أبعاض ولا أجزاء، ولا جوارح ولا أعضاء، ولا بِذي جهات ولا أماكن، لا تجري عليه الآفات، ولا تأخذه السّنات، ولا تداوله الأوقات، ولا تعيّنه الإشارات، لا يحويه مكان، ولا يجري عليه زمان، ولا تجوز عليه المماسة ولا العزلة، ولا الحلول في الأماكن، ولا تحيط به الأفكار، ولا تحجبه الأستار، ولا تدركه الأبصار». (الكلاباذي، ١٩٩٢، ص. ٤٥-٤٦)

فهذا إجماعٌ صريح من علماء أهل السنة وأكابر مشايخ التصوف الحق -قولًا وعملًا- على بطلان عقيدة الاتحاد والحلول، وإبطال كل مسلك يفضي إليها أو يمهّد لها، مؤكدين أن التوحيد الخالص لا تشوبُهُ دعوى حلول الخالق في المخلوق أو اتحاده به.

- **تبرئة التصوّف الحق من عقيدة الحلول والاتحاد:**

التصوّف السُّنيّ الحقّ –كما قرره أئمته المعتبرون– ليس مذهبًا فلسفيًّا غامضًا يتبنى مقولات الحلول أو الاتحاد، وإنما هو تزكية للنفس وسلوك طريق الإحسان على قواعد الشريعة. وقد ميَّز أئمة القوم دائمًا بين ما هو من «أحوال الوجد والذوق» التي قد تصدر في لحظة غلبة الحال فيجري اللسان مع غيبة العقل، وبين ما هو اعتقاد مقرَّر مستقرّ مدوّن. ولأجل بيان ذلك بإيضاحٍ كان من المهمّ أن نلقي الضوء على أمرين:

١– بعض نقول العلماء في تبرئة التصوف الحقّ من القول بالحلول والاتحاد:

بالإضافة إلى ما ذكرناه من نقول لأئمة صوفية عِظام هذه أدلة أخرى تُقرّر أنَّ الصوفية الحقة لا تخالف عقيدة أهل السنة والجماعة ألبتة، تحت أيّ مسمّى كان، فقد قال الإمام القشيريّ في (الرسالة

القشيرية): «اعلموا أن من تكلّم في حال غلبة وجد -أي بحيث غاب عقله- بكلمة ظاهرها الكفر، لا يؤاخذ بها إذا لم يقرّها حال صحوه، أما من قالها معتقدًا لمدلولها في حال صحوه فهو كافر» (القشيريّ، ٢٠٠٢، الجزء١، ص. ٤٢). وقد شدّد السيّد أحمد الرفاعي على وجوب التمسّك بالشريعة وعدم تجاوزها؛ حيث قال في (البرهان المؤيّد): «طريقنا هذا مضبوطٌ بالكتاب والسّنّة، من خالفهما في قليلٍ أو كثيرٍ ضلَّ وغوى» (أحمد الرفاعي، ١٩٩٩، ص. ١٢)، وقال أيضًا في (حكم السيد أحمد الرفاعي): «لفظتان ثُلْمَتان في الدين؛ القول بالوحدة، والشطح المجاوز حدّ التحدّث بالنّعمة» (أحمد الرفاعي، ١٩٨٧، ص. ١٣). وفي كتاب (اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر) يقول عبد الوهاب الشعراني: «وجميع مَن شطح عن ظاهر الشريعة إنّما هو دخيل فيهم، (...)، وأما الكاملون كالجنيد وأضرابه، فطريقهم محررة

على الأدب تحرير الذهب؛ إذ هم حماة الدين» (عبد الوهاب الشعراني، ١٩٩٨، الجزء٢، ص. ٣٥٥)، ثم ذكر نقلًا، في نفس الموضع من كتابه، عن الإمام الجنيد، قال فيه: «قال: عِلمُنا هذا مشيّدٌ بالكتاب والسنة انتهى. وكان يقول أيضًا: إذا رأيتم شخصًا متربعًا في الهواء فلا تلتفتوا إليه إلّا إن رأيتموه مقيّدًا بالكتاب والسنة انتهى. (...)، وكان يقول: لو كنتُ حاكمًا لضربتُ عنقَ مَن سمعتُه يقول: لا موجود إلا اللَّه». (المصدر نفسه)

٢- الرد على دعوى أن هذه العبارات الشاذة المنحرفة هي من اصطلاحات الصوفية الخاصة:

قد يبرّر بعضُ مَن يتبنَّى عقيدةَ الحلول والاتحاد أقوالَه الشنيعة بزعم أنها من «اصطلاحات القوم» أو «ذوق الصوفية» الذي لا يدركه العوام، وأن ظاهرها غير مراد ولا يُحمل شيء من الكلام على المعنى

المعروف في لغة العرب، بل لها تأويل خاص. ولا يخفى على أي عاقل مُنصف أنَّ هذا المسلَك وهذه الدعوى باطلة قطعًا؛ إذ الألفاظ قوالب المعاني ولا انفكاك بين اللفظ ومعناه شرعًا ولغةً، والقاعدة المقررة عند أهل العلم أنَّ الشرع هو الحاكم على كلِّ عُرف أو اصطلاح، فما وافقه قُبِل، وما خالفه رُدّ، يقول الإمامُ القشيريّ في (رسالته): «واعلموا أن الدِّين إنَّما هو الاتِّباع، وكل ما لا يشهد له ظاهر الشرع فهو مردود، وإن كان عليه أهل الطريق أجمعون» (القشيري، ٢٠٠٢، ص. ٤٤). ولقد أكّد على معنى ذلك السيدُ أحمد الرفاعي في كتابه (البرهان المؤيد)؛ حيث قال في معرض التحذير من الانحراف تحت دعوى الذوق الصّوفيّ: «كل حقيقة لا يعضدها الشرع فهي زندقة، وذوق الصوفي لا يُقبل إذا خالف نصًّا أو إجماعًا». (أحمد الرفاعي، ١٩٩٩، ص. ١٢٣)

وبذلك يتضح أن دعوى «اصطلاح الصوفية» لا

تُلغي مقتضى نصوص الكتاب والسنة، ولا تسقط المسؤولية عن قائلِ عبارةٍ تقتضي الحلول أو الاتحاد، بل يبقى القول باطلًا، والقائل به ءاثمًا خارجًا من الإسلام. وهذه القاعدة أيضًا تقطع الطريق على كلِّ محاولات التلاعب بالألفاظ، أو تمرير العقائد الفاسدة، تحت ستار العرف أو الاصطلاح، وتؤكد تبرئة التصوف الحق من هذه العقائد الباطلة.

ثالثًا: فساد عقيدة الحلول والاتحاد بنصوص الوحيين وأدلة العقل:

لقد دلّ الوحي على بطلان عقيدة الحلول والاتحاد بأوضح بيان، ونطقت نصوص العلماء المعتبرين بتقرير ذلك وبيانه ونقض هذه العقيدة المنحرفة، معتمدين على هذه النصوص القرآنية والحديثية، وعلى الدليل العقلي الواضح الذي هو شاهد للشرع.

أولًا: الدليل من القرآن على نفي الاتحاد والحلول عن الله:

يقول اللّه تبارك وتعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [سورة الشورى: ١١]، قال المفسر ابن جرير الطبريّ في (جامع البيان): «يقول تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾، أي: لا مثل لله ولا شبيه له، تنزَّه ربنا وتعالى عن أن يكون له شبيه أو نظير». (الطبريّ، ٢٠٠١، الجزء٢٢، ص. ١٧٨)

ويقول ربُّنا عزَّ وجلَّ: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص: ١]، قال القرطبيّ في (الجامع لأحكام القرآن): «﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ أي المتفرد الذي لا نظير له ولا وزير ولا نديد ولا شبيه ولا عديل، تنزَّه عن الحلول والاتحاد». (القرطبي، ١٩٦٤، الجزء٢٠، ص. ٢٤٦).

ثانيًا: الدليل من الحديث النبويّ:

روى مسلم في (صحيحه) عن أبي هريرة

رضي اللَّه عنه أنّ النبيّ ﷺ قال: «**اللهمَّ أنتَ الأوّلُ فليس قبلَك شيء، وأنت الآخرُ فليس بعدَك شيء، وأنت الظاهرُ فليس فوقَك شيء، وأنت الباطنُ فليس دونك شيء**» (مسلم، ١٩٥٥، حديث رقم ٢٧١٣، الجزء٤، ص. ٢٠٨٤). قال البيهقي في (الأسماء والصفات): «استدل بعض أصحابنا في نفي المكان عنه بقول النبي ﷺ: «**أنتَ الظاهرُ فليس فوقك شيء، وأنت الباطنُ فليس دونك شيء**»، وإذا لم يكن فوقه شيء ولا دونه شيء لم يكن في مكان» (البيهقي، ١٩٩٣، الجزء٢. ص. ٢٨٧).

فيتأكد من هذا الحديث نفي المكان عن اللَّه تعالى، لأن نفي الجهة العليا والسفلى عنه يعني نفي التقيّد بمكان أو جهة، وهذا يلزم منه نفي الحلول والاتحاد عن اللَّه تعالى.

وروى البخاريّ في (صحيحه) عن عمران بن حصين رضي اللَّه عنه أن النبيّ ﷺ قال: «**كان اللَّهُ ولم يكن شيءٌ غيرُه**» (البخاري، ١٩٩٣، حديث

رقم ٣٠١٩، الجزء٣، ص. ١١٦٦). قال ابن حجر العسقلاني في (فتح الباري): «هذه الرواية أصرح في العدم، وفيها دلالة على أنه لم يكن شيء غيره، لا الماء ولا العرش ولا غيرهما؛ لأن كل ذلك غير اللَّه تعالى» (العسقلاني، ١٩٧١، الجزء٦، ص. ٢٨٩). إذًا، يجتمع الحديثان على أصلين قاطعَين: قِدَمه تعالى وبقاؤه، ونفيُ وجود أيّ مخلوقٍ معه في الأزل. وعليه، فإنَّه يمتنع عقلًا وشرعًا أن يتّحد اللَّه بذات المخلوق أو أن يحلَّ فيها؛ لأن الاتحاد يقتضي قدرًا مشتركًا، والحلول يقتضي ظرفًا يُحيط بالمحلول، وكلاهما يستحيلان على القديم الواجب الوجود، كما يستحيل عليه الاتصاف بالتجزؤ والتبعّض والمماسّة والاتصال وغير ذلك مما هو من صفات الأجسام وسمات المحدَثين.

ثالثًا: الدليل العقلي على نفي الاتحاد والحلول عن اللَّه:

لقد أكّد علماء أهل السنة والجماعة أن الحلول والاتحاد **مستحيلان عقلًا**، فاللَّه تعالى **منزَّه عن مشابهة المخلوقات** في ذاته وصفاته وأفعاله، كما أظهر ذلك أئمة التحقيق في منهجهم العقدي والفقهي.

قال أبو حامد الغزالي في (الاقتصاد في الاعتقاد) ما نصّه: «لو كان حالًّا في العالم لكان محتاجًا إليه، والاحتياج من أمارات الحدوث، فكان يكون حادثًا، وهذا محال» (أبو حامد الغزالي، ١٩٧١، ص. ٦٦). وقد قال إمام الحرمين الجويني في (الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد): «ولو جاز أن يَحُلَّ في شيء من المحدثات، لجاز أن يحُل في كلّ حادث، إذ لا فرق، ثمَّ لو حَلَّ في محلّ لكان محصورًا، والمحصور مُحدَث بالضرورة، فبطل القول بالحلول». (الجويني، ١٩٩٦، ص. ٥٨)

إذًا، ربُّنا سبحانه وتعالى منزّه عن المكان والجهة، وعن الحلول والاتحاد؛ لأنه عزَّ وجلَّ لو حلَّ في شيءٍ من المخلوقات -كما يزعم أهل الوحدة والحلول- لكان محتاجًا إليه، والاحتياج علامة على الحدوث، والحدوث مستحيل على القديم الأزلي الواجب، ثمَّ لو صحّ الحلول في شيء لوجب تعميمه، ويمتنع أيضًا وقوعه في شيء محدّد، فبطل القول بالحلول تمامًا.

رابعًا: التأكيد على براءة الشيخ عبد الغنيّ النابلسيّ من عقيدة الحلول والاتحاد كغيره من الصوفية الصادقين:

لقد تبيَّن بجلاءٍ بعد ما أوردناه من الأدلة والحجج القاطعة أنَّ ما نُسب إلى الشيخ عبد الغني النابلسي -وهو أحد مشاهير الصوفية- من القول بالحلول والاتحاد افتراءٌ باطل، تدحضه نصوصه الصريحة في كتبه، لا سيّما كتاب (الفتح الرباني والفيض الرحماني)؛ حيث قال فيه: «أشهدني ربي بمنه

وفضله عليّ فشهدت بحوله وقوته، لا بحولي وقوتي، أنه هو اللَّه الذي لا إله إلا هو، ذات قديم أزلي لا يشبه الذوات، ولا يماثل شيئًا من ذوات الموجودات، وجوده عين ذاته، لا قدر زائد عليه. ليس هو من شيء من الأشياء، لا هو من قسم الأجسام، ولا من قسم الأعراض، ولا من قسم النفوس، ولا من قسم العقول، ولا من قسم الأرواح، ولا من قسم العلوم، ولا من قسم الأوهام، ولا من قسم الخواطر، ولا من قسم الأفهام، ولا من قسم التخيلات، ولا من قسم الأنوار، ولا من قسم الظلمات، ولا من قسم اللمحات، ولا من قسم القوى، ولا من قسم الاستعدادات. وليس فوق شيء من جميع ما ذكرنا، ولا تحت شيء من جميع ما ذكرنا، ولا عن يمين شيء من جميع ما ذكرنا، ولا عن يسار شيء من جميع ما ذكرنا، ولا قدام شيء من جميع ما ذكرنا، ولا خلف شيء من جميع ما ذكرنا، ولا في جميع جهات شيء من جميع ما ذكرنا، ولا متصل بشيء

من جميع ما ذكرنا، ولا منفصل عن شيء من جميع ما ذكرنا، ولا داخل في شيء من جميع ما ذكرنا، ولا خارج عن شيء من جميع ما ذكرنا، وليس بعيد عن شيء من جميع ما ذكرنا، ولا قريب إلى شيء من جميع ما ذكرنا، (...). وصفات هذا الذات المنزه قديمة أيضًا أزلية ليست عين الذات، ولا أمرًا زائدا عليه، والعالم جميعه مقتضاها لا مقتضى الذات. وهي منزهة أيضا مثل تنزيه الذات المذكور، ولولا أنه تعالى وصف نفسه بها لما جسرنا أن نصفه بشيء منها، لأنا لا نعرفه تعالى إلا من حيث عرّفنا بنفسه في كتابه أو على لسان رسوله» (عبد الغني النابلسي، ٢٠١٠، ص. ٥٢-٥٣)، وقال فيه: «والفرقة الثانية: ظاهرية يتمسكون بظواهر الكتاب والسنة في وصف اللَّه تعالى بما وصف به نفسه في كتابه العزيز وعلى لسان رسوله ﷺ، ويفهمون ذلك ويؤمنون به على حسب المعنى الذي يتخيلون في عقولهم من التجسيم والحلول والجوارح، ويصفون

اللَّه تعالى بجميع ذلك. وهؤلاء الفرقة لا شبهة في كفرهم؛ حيث ينسبون إلى اللَّه أوصاف المحدثات، وينكرون ما ورد في الكتاب والسنة أيضًا من أوصاف التنزيه والتقديس والتسبيح» (المصدر نفسه، ص. ٦٢)، ثم قال: «ونشهد أنّه تعالى لم يحلَّ في شيء من مخلوقاته، ولا حلَّ فيه شيء من مخلوقاته؛ لأنَّ الحلول إنّما يُتصور بين الشيئين اللذين يجمعهما وصف واحد. ولا مناسبة بين العبد والرب في شيء من الأشياء، ولا في مجرد الوجود. فكيف يتصور أن يحلّ أحدهما في الآخر ويتحد أحدهما بالآخر» (المصدر نفسه، ص. ٦٦)، وقال أيضًا: «القائل بالحلول والاتحاد كافر، والقول بهما إلحاد وضلال» (عبد الغني النابلسي، ١٩٩٩، ص. ١٢٥)، وكذلك ثبت عنه أنّه قال في (أسرار الشريعة) ما نصّه: «من الكفر أن يُعتقدَ أنَّ اللَّه يشبه شيئًا مِن خلقه؛ كالذين يعتقدون أن اللَّه تعالى جسم فوق العرش، أو يعتقدون أنّ له يدَين بمعنى الجارحتين، وأنَّ له

الصورة الفلانية، أو على الكيفية الفلانية، أو أنّه نور يتصوّره العقل، أو أنّه في السماء، أو في جهة من الجهات الستّ، أو أنّه في مكان من الأماكن، أو في جميع الأماكن، أو أنّه مَلَأ السماوات والأرض، أو أنّه له الحلول في شيء من الأشياء، أو في جميع الأشياء، أو أنّه متّحدٌ بشيء من الأشياء، أو بجميع الأشياء، أو أنَّ الأشياء مُنحلّة منه، أو شيئًا منها، وجميع ذلك كفرٌ صريح والعياذ باللَّه، وسببه الجهل بمعرفة الأمر على ما هو عليه» (عبد الغنيّ النابلسي، ٢٠٠٧، ص. ١٩٠)، ثمَّ قال في نفس الكتاب: «ويتفرع من كفر النصارى كفر أصحاب الحلول والانحلال القائلين بأنّ اللَّه تعالى حالٌّ في عالم الأجسام، أو حالٌّ في عالم الأرواح، أو شيء من ذلك حالٌّ فيه، أو شيء من ذلك منحلٌّ منه، أو هو منحلٌّ من شيء من ذلك. ومن اعتقد شيئًا من هذه الاعتقادات فقد شبّه وعطّل، وإن لم يكفر بالتكذيب كما كفرت اليهود والنصارى به». (المصدر نفسه، ص. ١٩٥)

فهذه النصوص وافيةٌ وكافية في إسقاط دعوى الخصوم؛ إذ إنّ مَن صرّح بتكفير القائلين بالحلول والاتحاد في مواضع عدَّة لا يقول بمقالتهما، هذا اعتقاد كلّ مُنصف مدافع عن أهل الحق.

أما ما أورده «نقولا الترك» من اتهامات، فيمكن تلخيص الردّ عليه فيما يلي:

١- دعوى موافقة الشيخ عبد الغني لعقائد الحلولية والاتحادية:

إنَّ هذه الدعوى باطلة مردودة بنصوصه الواضحة، فقد صرّح الشيخ -كما مرَّ- بأن القائلين بتلك العقائد كفّار، بل وكان شديدًا في إنكارها، مُتفِقًا مع سائر علماء أهل السنّة في ذلك. وعليه فمن نسب إليه خلاف ذلك فقد خالف ما ثبت عنه في كتبه المنتشرة الشائعة.

٢- القصيدة المدَّعاة أنها من قصائد الشيخ:

الأصل أنَّ كل عبارة مخالفة للشريعة مردودة، ولا

يجوز التذرع بما يُسمّى بـ«الذوق الصوفي» لتبريرها. نعم، قد يُحمل كلام بعض الصوفية المستقيمين على معانٍ بعيدة تحتمل الصحة، لكن ذلك لا يصلح ذريعة لاستعمال الألفاظ المخالفة. وبناءً على ذلك، فإنَّ العبارات المذكورة في القصيدة لا مُبرّر لها ألبتة، والأقرب أن نسبتها إلى الشيخ دسٌّ أو تزوير ومغالطة كبيرة، ولا يُجعل ما نَصَّ الشيخ على خلافه في مواضع كثيرة أصلًا في مذهبه ولا دليلًا على عقيدته.

٣- الخلط بين إشاراته الصوفية ومذاهب الملاحدة المنتسبين لمدرسة الجنيد زورًا:

قد يستعمل الشيخ -كسائر الصوفية- عبارات رمزية إشاريّة، تشير إلى مقامات السلوك وأحوال العرفان، لكن لا يكون فيها مخالفات لأصل العقيدة.

ثمَّ إنَّ أهل العلم قد فرّقوا بين إشارات الصوفية المقبولة المبنيّة على الشرع، وبين مصطلحات

الملاحدة القائلين بالحلول والاتحاد، كما فعل القشيري وغيره، وقد أوردنا سابقًا ما ذكره في رسالته مما يدلُّ على ذلك ويؤكّده.

وأخيرًا، لا بُدَّ من التنبيه إلى أنَّ الافتراء على الصوفية الحقّة ليس بِدعًا من القول؛ فقد مُسّ به غيره من الأئمة، كالإمام محيي الدين بن عربي، الذي نُسبت إليه أقوال الاتحاد زورًا، بينما نصّ هو نفسه على تكفير القائلين بالحلول والاتحاد في غير موضع من كتبه، فقد ثبت عنه أنّه قال في (الفتوحات المكية): «إنَّ الحقَّ سبحانه يتعالى عن الحلول في الأجسام» (محيي الدين بن عربي، ٢٠١١، الجزء٤، ص. ٣٦٤)، وقال أيضًا: «من قال بالحلول فَدِينُه معلول، وما قال بالاتحاد إلّا أهل الإلحاد» (المصدر نفسه، الجزء ٨، ص. ١٢٩)، وقد تضافرت نصوصه في الردّ على أهل الحلول والاتحاد وتكفيرهم، فقد قال الإمام عبد الوهاب الشعراني في (اليواقيت والجواهر): «قال الشيخ ابن

عربي في (الفتوحات) في عقيدته الوسطى: اعلم أنَّ اللَّه تعالى واحد بالإجماع، ومقام الواحد يتعالى أن يحُلَّ فيه شيء، أو يحُلَّ هو في شيء، أو يتّحد بشيء. وقال في الباب الثالث من (الفتوحات): اعلم أنه ليس في أحد من اللَّه شيء، ولا يجوز ذلك عليه بوجه من الوجوه. وقال في باب الأسرار: لا يجوز لعارفٍ أن يقول: أنا اللَّه، ولو بلغ أقصى درجات القُرب، وحاشا العارف من هذا القول، حاشاه، إنّما يقول: أنا العبدُ الذَّليل في المسير والمقبل. وقال في الباب التاسع والستين ومائة: القديم لا يكون قطّ محلًّا للحوادث، ولا يكون حالًّا في المحدث. فهذه المسألة مما أشاعها الملحدون على الشيخ محيي الدين». (عبد الوهاب الشعراني، ١٩٩٨، الجزء١، ص. ٨٤-٨٥)

ومما يجدر الإشارة إليه أننا، بتوفيق اللَّه وفضله، قد تصدَّينا قبل ذلك للتّشويه والدسّ والاتهام الذي طال الإمام محيي الدين بن عربي، في مصنَّف

مستقل خصّصناه لتبرئة الشيخ، والدفاع عنه من نصوصه الصريحة في كتبه، ومن أقوال الأئمّة والعلماء، مع تقرير إجماع أهل السنّة والجماعة والصوفية الصادقين على تنزيه اللَّه تعالى عن عقيدة الحلول والاتحاد، وبيان أنّ هذه العقيدة هي عقيدة كفرية مردودة بإجماع الأمّة. فمن أراد مزيدَ تفصيل واستقصاء للأدلّة، واستحضار للمصادر والمراجع وأقوال الأئمّة، فَليراجع كتابنا: **الأصل المتين في عقيدة وتبرئة الشيخ ابن عربي محيي الدين**، ومعه رسائل له في العقائد.

وبعد كلّ ما تقدّم؛ مِن عرض مستفيض للأدلة النقلية والعقلية، وما استُشهد به من أقوال كبار علماء أهل السنة وأقطاب التصوف الحقّ، يتضح بلا ريب أن الشيخ عبد الغني النابلسيّ ومدرسة الجنيد البغدادي وأهل التصوف الحق كلهم بريئون تمامًا من كل ما نُسب إليهم من عقائد الحلول والاتحاد، لا سيّما وأنَّ كل ما ذكره الخصوم من

الدعاوى والافتراءات لا يستند إلى دليل شرعي أو عقلي، بل هو محض اختلاق وكذب أو رعونة في العزو والنسبة يهدف غالبًا إلى تشويه صورة عالم جليل اتسم بالتقوى والتمسك الصارم بشرع اللَّه.

وقد جاءت كتب ونصوص الشيخ عبد الغني النابلسي شاهدًا واضحًا على موقفه القاطع من القائلين بالحلول والاتحاد؛ حيث نصّ صراحة على تكفير من اعتقد ذلك، مؤكّدًا أن كل مسلك يُنسب زورًا إلى أهل الحق مردود شرعًا وعقلًا.

وبهذا، يظهر جليًّا أن منهج الصوفية الحقيقي قائم على تزكية النفس وسلوك طريق الإحسان وفق الكتاب والسنة، بعيدٌ عن أي عقيدة باطلة، وأن دعوى اصطلاحات باطلة لا يمكنها أن تغيّر من حقيقة براءتهم شيئًا. فالوحدانية والتنزيه الكامل للَّه تعالى عن كل مشابهة بالمخلوقات تبقى هي القاعدة الثابتة ومنهج كل أنبياء اللَّه عز وجل من لدن آدم إلى خاتم الأنبياء محمد صلى اللَّه عليهم

وسلم، وهي التي عليها إجماع السلف والخلف من العلماء والصوفية الصادقين، مما يجعل أي افتراء أو تزييف ساقطًا أمام وضوح النصوص وبيان العقل.

وختامًا، نحمد اللَّه الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبقوته تندفعُ الشبهات ويُصان الدّين عن كلُّ دخيل، ونسأله سبحانه أن يرزقنا البصيرة في الدين، وحُسن الذَّبّ عن أوليائه الصالحين. وليكن القارئ على يقين أنّ نصرة الحق واجبة، وأنّ الْمُنافحة عن العلماء الأعلام أمانة، واللَّه وليُّ الأمر والتَّدبير وهو الموفِّق إلى سواء السبيل، والحمد للَّه رب العالمين.